ما هو مستقبل الدولة اليمنية؟

د. فارس السقاف

رئيس المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية-اليمن

تمر اليمن، ولاتزال، بمرحلة فارقة ومصيرية منذ ثورة 11 فبراير 2011، التي تمكنت من إنهاء حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح،بعد مكوثه بالحكم منذ عام 1978.

كان الرئيس صالح قد تمكن من توحيد اليمن في 22 مايو 1990. ولم تستطع الثورة أن تسقط النظام كلياً، كما لم يستطع النظام قمع الثورة المتسعة، وانتهت جولات المواجهة إلى تسوية سياسية من خلال المبادرة الخليجية، واستقرت على تشكيل حكومة وفاق وطني، والانخراط بعد ذلك في حوار وطني شامل يحدد معالم الدولة اليمنية الحديثة المنشودة.

أولاً: الصراعات الداخلية ذات التأثير على بنية الدولة اليمنية

تشكل جماعة الحوثيين إلى جانب الحراك الجنوبي وتنظيم القاعدة تحدياً كبيراً أمام النظام السياسي والحياة السياسية العامة للدولة، فهذه المجموعات تشكل مصدراً دائماً لأزمات داخلية متعددة، يمكن إيجازها كما يلي:

1- جماعة الحوثيين (قضية صعدة)

تشكل جماعة الحوثيين التهديد الأبرز على الساحة اليمنية، فخلال سنوات قليلة أصبحت تمثل قوة اجتماعية فعلية في بعض المناطق اليمنية، بالإضافة إلى تفاقم تهديدها وصولاً إلى حرب صعدة[1] وتطور الأزمة من البعد الوطني إلى البعد الإقليمي، مع تدخل العديد من القوى والدول الإقليمية في ساحة الصراع اليمني، خاصة إيران والسعودية.

2- تنظيم القاعدة فرع اليمن (ظاهرة الإرهاب)

عانت اليمن ويلات الإرهاب، حيث استغل الإرهابيون غياب سلطة الدولة المركزية في عدد من المناطق النائية التي تفتقر إلى وجود حقيقي للدولة، ولعبت الصراعات السياسية دوراً في تغذية الإرهاب، حيث شغلت هذه الصراعات الدولة عن الاهتمام بالقضاء على هذه الجماعات. وما يقوي حضور القاعدة في اليمن غياب موقف رسمي موحد منها، فقد نجحت في اختراق الدولة وتواطأت أجهزة نافذة معها، بالإضافة إلى كونها نموذجاً تنظيمياً تجاوز الطبقة والقبيلة والهوية الإقليمية بطريقة لا يقدر عليها أي تنظيم أو حزب سياسي آخر.

3- الصراع على السلطة (تنازع الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام):

لطالما وصفت العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) والتجمع اليمني للإصلاح (أكبر أحزاب المعارضة ذي التوجه الإسلامي) بالتحالف الاستراتيجي، حيث كان مشاركاً في السلطة خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 1997 من خلال الائتلاف الحكومي الثلاثي (1993 – 1994)، ثم الائتلاف الحكومي الثنائي (1994 – 1997). وانتهت هذه العلاقة مع خروج الإصلاح من الحكم، وتحوله إلى المعارضة بقوة يتزعمها تحالف أحزاب اللقاء المشترك. وشهدت الفترة ما بين أعوام 2008 و2010 ذروة التصعيد في توتر العلاقات حتى إسقاط الحزب الحاكم في عام 2011. وتمكن حزب الإصلاح من السيطرة على كثير من مواقع السلطة، وامتلاك النفوذ القبلي والعسكري والسياسي والمالي على حساب نفوذ حزب

المؤتمر الشعبي العام، الذي قرر إفشال المؤتمر الشعبي العام وإفشال محاولات حزب الإصلاح بإيجاد العراقيل في أداء الحكومة، وبالفعل ساهم هذا الصراع على السلطة في التأثير على بناء الدولة وأداء وظائفها.

ثانياً: الصراعات الإقليمية وتأثيرها على الدولة اليمنية

1- السعودية:

تشترك المملكة العربية السعودية واليمن في روابط جغرافية وتاريخية وإنسانية، ودأبت المملكة على مراقبة ما يحدث في اليمن عن كثب منذ ثورة 26 سبتمبر 1962، التي أسفرت عن وصول نظام سياسي في شطريها الشمالي والجنوبي يختلف عن باقي الدول الخليجية.

وعقب ثورة فبراير 2011، كانت المملكة طرفاً في المبادرة الخليجية، وقدمت دعماً مهماً لها، فالمملكة على قناعة بأن استقرارها يرتبط باستقرار الدول المجاورة، ومن ثم فإن اليمن بالنسبة إلى المملكة تمثل امتداداً لأمنها القومي، ولا تتوانى عن تقديم الدعم المالي والعسكري للحكومة اليمنية في مواجهة جماعة الحوثيين حتى تستقر اليمن، ولا تتحول إلى نقطة انطلاق لنشاط تنظيم القاعدة بهدف تقويض الاستقرار السياسي.

من جانب آخر تقف المملكة مع اليمن في مواجهاتها مع الحوثيين للحد من الدعم الإيراني لهم، الذي لا يستهدف النظام السياسي في اليمن فحسب، وإنما أيضاً يستهدف المملكة العربية السعودية، التي تشكل عائقاً حقيقياً أمام الاختراق الإيراني لدول الخليج[2].

2- قطر:

أدت سياسات وتحركات قطر في المنطقة، خاصة في العامين الأخيرين إلى إيجاد معايير إقليمية ودولية جديدة من جهة، وإلى إبرازها كفاعل مؤثر على المستوى الإقليمي من جهة آخرى. وفي ظل الحديث عن التنافس القطري السعودي في اليمن يكون من المهم فهم السياق الإقليمي، خاصة أن اليمن تقع في محيط جغرافي وسياسي يتقاطع مع طموحات ومخاوف إقليمية وربما دولية تتجاوز الواقع اليمني. والملاحظ أن هناك اختلافاً قطرياً سعودياً بشأن موقفهما من احتجاجات الربيع العربي، ومع ذلك فقد اتفقا على بعض المسائل والموضوعات، مثل تغيير النظامين الليبي والسوري، وحماية النظام البحريني.

3- إيران والحركة الحوثية:

يندرج موقف إيران من الصراعات الداخلية في اليمن ضمن سياق التوجه الإيراني العام في المنطقة العربية وما جاورها، خاصة في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، فالدولة الإيرانية تسعى إلى أن تصبح القوة المهيمنة في الخليج وقوة مؤثرة في الشرق الأوسط، وأن يكون لها دور فاعل في إرساء أي بنية هيكلية أمنية في المنطقة، مستغلةً في ذلك حالة الضعف العربي[3]. ومن ثم فإذا كانت إيران تبرر دعمها للمقاومة اللبنانية ممثلةً في حزب الله في مواجهة إسرائيل، فإن السؤال إذاً هو عن مبرر تدخلها في الشأن اليمني من خلال دعم حركة التمرد الحوثي إذا لم يكن الدافع المذهبي هو المبرر الوحيد لهذا التدخل[4]. وهنا يرى البعض أن اليمن والعراق جزء من مخطط إيراني كبير يرتكز على إيجاد وتصدير المشاكل الطائفية[5]، ليسهل على إيران التغلغل داخل البؤر المتوترة وبالتالي تمرير مشروعها التوسعي.

ثالثاً: سيناريوهات المستقبل للدولة اليمنية:

يمكن إدراج ملاحظة أولية تشير إلى أنه إذا كان التنافس القطري السعودي، وهو تنافس سياسي حول زعامة المنطقة، له تأثير سلبي واضح على تهدئة الأوضاع في منطقة صعدة، فكيف هي الحال بالنسبة للتنافس السعودي الإيراني الذي هو في الأصل تنافس أيديولوجي ديني؟، فكلا الطرفين يحاولان موازنة نفوذ الآخر في الساحة اليمنية، إذ إن الاستقطاب الديني والمذهبي والمصالح الإقليمية لهما أدوار رئيسية في المشهد اليمني.

وبعد أكثر من عامين على التسوية السياسية، لايزال أفضل سيناريو مأمول هو تطبيق ما تم التوصل إليه في الحوار الوطني الشامل، وتلاشي المليشيات المسلحة لصالح الجيش والأمن. ومع ذلك تبقى هناك سيناريوهات أكثر تشاؤماً يمكن أن تحدث في حال حدوث تلكؤ في

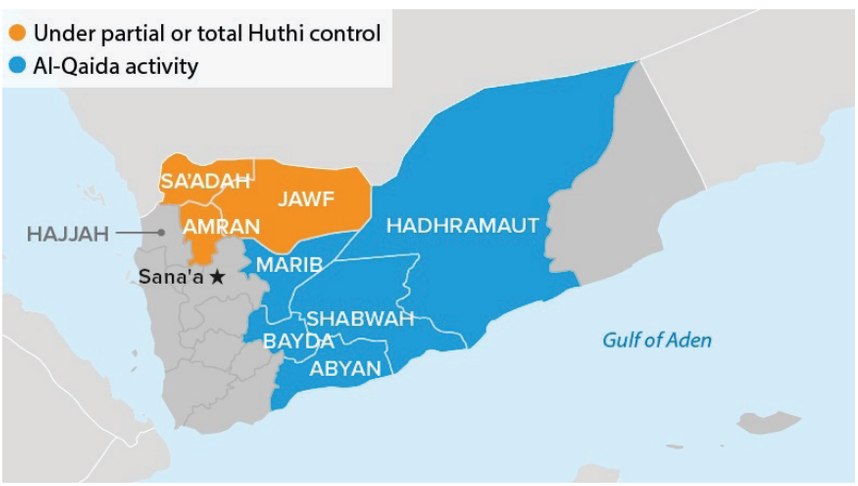

استكمال استحقاقات التسوية. ويبقى الأمر مرهوناً بتنفيذ مخرجات الحوار للانتقال إلى المرحلة المؤسساتية الفعلية. وقد أنجزت بالفعل بعض الاستحقاقات، ففي الفترة الانتقالية الأولى (23 نوفمبر 2011 – 21 فبراير 2012) كُلف نائب الرئيس عبدربه منصور هادي بالقيام بأعمال الرئيس حتى انتخابه في 21 فبراير 2012، تبعتها الفترة الانتقالية الثانية، والتي كان من المفترض أن تمتد لعامين، لكنها مدت حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

وقد تم خلال هذه الفترة البدء في هيكلة الجيش والأمن وانطلق الحوار الوطني الشامل في 18 مارس 2013، واستمر إلى 25 يناير 2014، وأسفر عن وثيقة جامعة لمخرجاته، منها تقسيم الدولة اليمنية إلى 6 أقاليم، ولجنة لصياغة الدستور للدولة اليمنية الاتحادية والاستفتاء عليه، والإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية بسجل انتخابي إلكتروني.

وتلتزم اليمن حالياً بهذه الوثيقة لأنها ضمان بقاء الدولة اليمنية موحدة، وعدم فشل التسوية السياسية. وتحاول الحكومة الحالية التغلب على عدد من العراقيل التي إن استمرت فسوف تؤدي إلى فشل التسوية أو تعثرها وتباطؤ إنجاز استحقاقاتها، وأبرزها استمرار افتعال الحروب الصغيرة وإقحام الجيش في أتونها، وتأجيل استكمال هيكلة الجيش، والقلاقل التي يمكن أن يمثلها عناصر القاعدة والحوثيين، وفشل احتواء الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأدواته، وبقائهم بعيداً عن طائلة العقاب واستمراريتهم في افتعال الأزمات، والعجز المالي وما يتولد عنه من مشكلات اقتصادية وخدمية تعجز معه الدولة عن بسط نفوذها وتلبية احتياجات الشعب (عجز الموازنة يقدّر بـ 5 مليارات دولار من موازنة تبلغ 12 مليار دولار).

إذاً فمستقبل الدولة اليمنية رهن بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل، والتزام كافة الأطراف المعنية به خاصة الحوثيين وتخليهم عن استخدام السلاح لتحقيق أهدافهم، فضلاً عن نجاح الدولة اليمنية في مكافحة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وذلك دون إغفال أهمية تحسين الأوضاع الاقتصادية لضمان حدوث استقرار سياسي على المدى الطويل، ولايزال من الصعب تقييم الموقف.

1- صعدة هي إحدى المحافظات اليمنية حيث تقع في أقصى الشمال اليمني وتعرف صعدة بالمدينة الدينية حيث تأسست ونشأ فيها المذهب الزيدي.

2- صافيناز محمد أحمد، "مهمة إنقاذ – نحو استراتيجية خليجية موحدة تجاه اليمن ومشكلاته"، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة مدارات**، عدد 4 - 5، يوليو - أكتوبر 2010)، ص 45.

3- أحمد عبد الكريم سيف، "الحوثيون وألعوبة إيران في اليمن"، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة مدارات**، عدد1، ديسمبر 2009)، ص 15.

4- إلياس حرفوشي، "لا جديد في الدور الإيراني"، (موقع **العربية نت**، 13/11/2009).

5- الجدير بالذكر ما أشارت إليه عدد من الكتابات حول خطورة التدخل الإيراني في اليمن، رداً على مواقف الأخيرة الثابتة ضد التمرد الطائفي ومؤامرة الحوثيين، والدور الإيراني في زعزعة أمن واستقرار اليمن، والتحريض على الفتنة. لمزيد من التفاصيل: أيمن الهاشمي، "الدور الإيراني في التآمر على إعادة تقسيم اليمن"، (موقع **السياسة نت**، 01/06/2009).